

1. تطبيق البرامج التقييمية الهيكلية المرتكزة على الخصوصية والتكشف وضرب الخدمات الاجتماعية العمومية، وكنموذج برنامج التقييم الهيكلي السيء الذكر سنة 1983 والتقليص من الكتلة الأجرية العمومية ومن تكوين الأطر التعليمية والصحية وباقي قطاعات الوظيفة العمومية..، وتفكيك المرفق العام وتسليع الخدمات والخصوصية وتحرير الأسواق ومواصلة نهب الثروات...؛
2. تخريب وتفكيك القطاعات العمومية الأساسية، الوظيفة العمومية والتعليم والصحة والشغل والسكن وغيرها؛
3. تحريضها للحكومات المتعاقبة على المضي في ضرب مكتسبات الشغيلة والشعب المغربي عموماً؛
4. تقليص الميزانيات الاجتماعية الموجهة للتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتقليص مناصب الشغل في القطاعات العمومية؛
5. تعميم الخصوصية على مختلف المجالات والقطاعات، وتحرير المالية العمومية، وفتح الباب أمام الرأسمال الخاص للاستثمار في المؤسسات والخدمات؛
6. تعميم الهشاشة على مختلف قطاعات الإنتاج، وتكريس العمل بالعمدة (أصبح أكثر من ثلث العاملين بقطاع التعليم في خانة المتعاقدين 140000 من بين حوالي 320000)؛
7. تحكم الشركات العابرة للقارات في مختلف الموارد المائية والغابوية والباطنية والبحرية؛
8. الإجهاد على نظام المقاصة وإطلاق يد الاحتكاريين والمضاربيين لمضاعفة الأرباح وأسعار المواد والخدمات الأساسية؛
9. إغراق بلادنا في دوامة المديونية واستعمالها كذريعة لفرض المزيد من التبعية وتطبيق نفس السياسات التخريبية، حيث تفيد الأرقام الصادرة عن الجهات الرسمية المغربية بأنه إلى نهاية سنة 2022 بلغت المديونية العمومية 1146 مليار درهم = 952 مليار درهم مديونية الخزينة (أي 72 في المائة من الناتج الداخلي الخام) + 194 مليار درهم مديونية المؤسسات العمومية؛
10. إلزام بلادنا بإبرام اتفاقيات محففة للتبادل الحر؛
11. تكريس الفوارق الطبقية والمجالية؛
12. إفراغ بعض مؤسسات الأمم المتحدة من مهامها وأدوارها، مع التحكم فيها بشكل مباشر وغير مباشر، وإدخالها في النظام النيوليبرالي؛
13. مفاجمة التدهور البيئي؛

■ التعليم العمومي:

إن هذه المؤسسات الدولية، وخاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة تعلب دوراً تخريبياً من خلال التوجه نحو خصوصية الخدمات الاجتماعية العمومية وتقويتها إلى القطاع الخاص وإضعاف الاقتصاد الوطني، وفي مجال التعليم بالمغرب يتضح ذلك من خلال المحطات وما تبعها من القرارات الحاسمة في ضرب مجانية التعليم والدفع بخصوصيته بدعوى تنويع التمويل والشراكة عام خاص؛ وتنويع التوظيف وضرب الاستقرار الوظيفي والتقليص من النفقات العمومية للدولة في مجال التربية والتعليم... ويتعلق الأمر أساساً ببرنامج التقييم الهيكلي 1983، ميثاق التربية والتكوين 1999، نظام الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ونظام التعليم العالي الجامعي 2000، والمغادرة الطوعية، والمخطط أو البرنامج الاستعجالي 2009-2012، والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والتدابير ذات الأولوية 2015، وفصل التكوين عن التوظيف، والتوظيف بالتعاقد 2017، وقانون الإطار 2019، والنموذج التنموي الجديد في أفق 2035، والبرنامج الحكومي (2021-2026) وخارطة الطريق 2022-2026...؛

■ المديونية العمومية:

نهاية سنة 2022 بلغت المديونية العمومية 1146 مليار درهم بعد إضافة مديونية المؤسسات العمومية التي تبلغ 194 مليار درهم، وتمثل 86% من الناتج الداخلي الخام، بعدما لم تكن تتعدى 0.9 مليار درهم، لتنتقل في بداية الثمانينيات إلى 12 مليار دولار، أي 12% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويتم اللجوء إلى المديونية بشكل مفرط بسبب العجز المستمر لميزانية الدولة الناتجة عن أسباب عدة، من بينها ارتفاع النفقات وعدم كفاية المداخل وضعف النمو الاقتصادي والنهب والتبذير.

إن المديونية تجعل المؤسسات المالية الدولية التي تُقرض المغرب تتدخل في السياسات العمومية من خلال اشتراطاتها وإملاءاتها ومخططاتها، سواء على المستوى الاقتصادي أو حتى السياسي، مع العلم أن المغرب يجتهد في تطبيقها. فقد فرضت المؤسسات المذكورة على المغرب ما يسمى "التقويم الهيكلي" ما بين 1983 و1993، وبموجبه تم تحرير المالية العمومية، وفتح الباب أمام الرأسمال الخاص للاستثمار في المؤسسات والخدمات وتشجيعه مما يشكل تنصلا من الدولة من مسؤوليتها الاجتماعية، وبالأخص في قطاعي التعليم والصحة.

■ الصحة العمومية:

إن تدخل البنك الدولي في قطاع الصحة بالمغرب له تأثير كبير في تقليص الإنفاق العام على مجال الصحة، وهو ما توضحه الأرقام الرسمية، إذ كانت ميزانية وزارة الصحة خلال السبعينيات في حدود 7,8٪، لتتخفف إلى 2,3٪ مع انطلاق مخطط التقويم الهيكلي سنة 1983، ورغم المناصب المالية التي يتم فتحها فهي لا تعكس حجم الخصائص والأرقام المعلنة، ولا تستطيع سد الفجوة الكبيرة، دون أن نتحدث عن النقص الحاد في الأطر الصحية بالمغرب الذي يعزى إلى الهجرة والاستقلالات والمغادرة الطوعية والتقاعد النسبي وحد السن وسوء ظروف الاشتغال...، مما يجعل المغرب يسجل أضعف المعدلات في المورد البشري الصحي بالمقارنة مع الجزائر والبحرين وتونس وتركيا ودول مماثلة. (يتوقع أن يحال على التقاعد ما بين 12 و13٪ من أطر الصحة سنة 2025).

فالمغرب يوفر 1.51 طبيب لكل ألف مواطن في المعدل العام فقط، وفي بعض المناطق، لا يتجاوز العرض طبيب واحد لكل ستة آلاف نسمة، في حين يستقر الحد الأدنى اللازم لبلوغ أهداف الألفية للتنمية في 2.5 طبيب لكل ألف نسمة. وعموما فالعرض الذي يقدمه المغرب لا يتجاوز 6 أطباء لكل 10 آلاف مواطن، مقابل 12 طبيبا لكل عشر آلاف مواطن في تونس، وحوالي 12 طبيبا أيضا لكل عشر آلاف في الجزائر، و51 طبيب في إسبانيا لكل 10 آلاف مواطن إسباني. وتكشف هذه الأرقام هزلة المورد البشري الطبي.

إن الدولة المغربية تعمل على التخلص من تدبير قطاع الصحة بأن يقتصر دورها على المراقبة والتنظيم ومنح يد العون للقطاع الخاص للإشراف على جميع مرافق المستشفيات العمومية من الحراسة، إلى الأكل، إلى الأدوية...

إن "قانون الخدمة الإجبارية" هو تطبيق حرفي لإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ما يخص القطاع العام، حيث يقطع مع التوظيف والإدماج في قطاع الصحة ويعوض بنظام التعاقد، إنه تفكيك نهائي للقطاع العام الذي يقدم هدية مباشرة للقطاع الخاص...

لقد عمل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على إفراغ بعض مؤسسات الأمم المتحدة من مهامها وأدوارها، مع التحكم فيها بشكل مباشر وغير مباشر، وإدخالها في النظام النيوليبرالي، وللإشارة، فإن منظمة الصحة العالمية لم تستطع إعطاء تعريف للأدوية الجينية، نظرا لضغوط الشركات متعددة الجنسيات المرتبطة بالنظام الليبرالي الدولي.

■ الخصوصية وضرب خدمات الماء والكهرباء والتطهير السائل والإنارة:

ظلت نفس الاختيارات النيوليبرالية مستمرة من طرف الحكومات المتعاقبة، فقد دخل القانون رقم 83.21 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات لتدبير خدمات الماء والكهرباء والتطهير السائل والإنارة حيز التنفيذ، بعد المصادقة عليه في البرلمان، وبالتالي سيتم تعميم خصوصية ماء الشرب والكهرباء والتطهير السائل والإنارة العمومية وإخضاعها لقانون السوق، مما سيشكل عائقا جديدا أمام ولوج المواطنين والمواطنات لهذه الخدمات الأساسية ويحرم أغلبهم من التوفر على شروط الصحة وتعليم الأطفال ويعمق بالتالي من واقع الفقر والبؤس الذي ترزح تحته قرى وهوامش المغرب.

■ مشاركة الكيان الصهيوني في مؤتمر مراكش:

سيحضر وفد عن الكيان الصهيوني لمراكش قصد المشاركة في الاجتماعات السنوية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي بمراكش، في الوقت الذي تواصل فيه قوات الاحتلال الصهيوني عدوانها الغاشم وجرائمها ضد الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني وضد سوريا ولبنان...، مواصلة بذلك احتلال وضم الأراضي الفلسطينية وهدم المباني على رؤوس ساكنيها، بمن فيهم الأطفال والشيوخ، فضلا عن اعتقال واغتيال الآلاف من أعضاء المقاومة الفلسطينية، واعتداءاتها على الأراضي السورية واللبنانية،

وإن استقبال الوفد الصهيوني بمراكش، يعتبر تكريسا للتطبيع معه وتشجيعا له على سياسة الاحتلال والميز العنصري إزاء الشعب الفلسطيني وسياسة الاغتيالات المتواصلة لقادته وأطفاله...

إن الحركة والدولة الصهيونية وثيقة الصلة بتطور الامبريالية العالمية حيث ارتبطت منذ نشأتها بالمشاريع الاستعمارية الكبرى. فالكيان الصهيوني هو بمثابة كلب الحراسة الذي يحرس مصالح الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الأمريكية في منطقتنا.

السيدات والسادة،

إن التحديات المطروحة على "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني بمراكش" تتجسد في التصدي لسطوة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومجابهة السيطرة الامبريالية والصهيونية، وإقرار حق الشعب المغربي المشروع في تنمية مستقلة تلبى مصالحه الأنية والبعيدة.

إن "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني بمراكش" تدعو إلى:

(1) تشكيل شبكة دولية تناهض الإمبريالية والرأسمالية، وترفض وصاية المؤسسات المالية الامبريالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية؛ وتطالب بتشجيع الاستثمار في الخدمات العمومية؛

(2) النضال من أجل إسقاط الديون ذات الطابع الاستعماري وإلغائها؛

(3) حماية حقوق الإنسان والنهوض بها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

(4) فرض تعويضات عن الدمار البيئي والسياسات الاستعمارية وعشرات السنين من التبادل غير المتكافئ؛

(5) فرض منظومة نقدية متحررة من فخ دُولرة الاقتصاد العالمي؛

(6) الرفض المطلق للتطبيع مع الكيان الصهيوني ومناهضة كل أشكاله؛

(7) تنظيم تظاهرات وأنشطة فكرية وإشعاعية واحتجاجية مضادة لاجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بالمغرب؛

(8) فضح وتعرية سياسات هاتين المؤسستين وإبراز الأضرار التي تلحقها بالشعوب.

إن الوعي بأهمية العمل المشترك والنضال الوحدوي ضد الإمبريالية والنيوليبرالية والديون غير المشروعة ومواجهة السياسات النيوليبرالية يطرح على القوى المناضلة أن تستجمع صفوفها وتنخرط في المبادرات النضالية لإعادة بناء الإطارات المشتركة من جبهات وتنسيقيات وإبداع كل الأشكال التي تسمح بحشد القوى ورص الصفوف من أجل تقوية وتوحيد النضال لمواجهة سياسة تفكيك المرفق العام وتسليع الخدمات والخصوصية وتحرير الأسواق ومواصلة نهب ثروات الشعوب وتدمير البيئة...

الحضور الكريم

إن هذا التصريح الصحفي، فيقدر ما يعكس واقعا معقدا يوضح سطوة هذه المؤسسات المالية الامبريالية وتماهي الدول التابعة في تنزيل مخططاتها وتوصياتها التي لا تنتج سوى الدمار الاجتماعي والتخلف والفقر... فهو يطرح على كل القوى التواقفة إلى التحرر والتقدم والحرية والانعقاد تحديات كبرى ومسؤولية قيادة النضال والمعارك في مواجهة الإمبرياليات والصهيونية.

السكرتارية الوطنية لـ "الدينامية الديمقراطية المغربية

لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني بمراكش"

ملحق

أنشطة وفعاليات "الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني" المنظمة حضوريا بمراكش تحت شعار: "النضال ضد الاستبداد وضد الإمبريالية: معركة واحدة":

* الأحد 8 أكتوبر 2023 الثانية عشرة زوالا بمقر الحزب الاشتراكي الموحد باب دكالة: ندوة صحفية؛
* الاثنين 9 أكتوبر 2023 الساعة 7 مساء، باب الجديد مراكش: وقفة احتجاجية "لا لحضور الكيان الصهيوني صنيعة المؤسسات المالية والامبريالية العالمية"؛
* الخميس 12 أكتوبر التاسعة صباحا بكلية الحقوق بجامعة القاضي عياض بمراكش/ الفضاء المخصص للأنشطة المدنية: محاكمة رمزية ضد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛
* الجمعة 13 أكتوبر الساعة الثالثة بعد الزوال، بكلية الحقوق بجامعة القاضي عياض بمراكش، ندوة حول المحاور التالية:

- وضعية حقوق الإنسان

- قضايا المرأة

- قضايا الهجرة؛

* السبت 14 أكتوبر الساعة التاسعة صباحا، بكلية الحقوق بجامعة القاضي عياض بمراكش، ندوة حول المحورين التاليين:

- العمل النقابي

- الحماية الاجتماعية.

*- السبت 14 أكتوبر الساعة السابعة مساء، أمام مقر المديرية الجهوية لاتصالات المغرب بمراكش تنظيم

وقفة احتجاجية بمناسبة اليوم العالمي للفقر (17 أكتوبر)، يوم.

* الأحد 15 أكتوبر الساعة 11 صباحا تنظيم مسيرة احتجاجية وطنية.